الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: الإنتفاضة والسياسة والغرب

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2000) *الإفتتاحية: الإنتفاضة والسياسة والغرب*. رواق عربي، 5 (4)، 6-24.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

الانتفاضة والسياسة والغرب

تفاعلت الحركة العربية لحقوق الإنسان مع الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني والتي بدأت في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠- تفاعلا عميقا وواسع النطاق،وتحققت بعض الإنجازات على طريق النضال الحقوقي القومي والعالمي. فكانت الحركة العربية هى أول من طرح إجراء تحقيق دولي حول الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية و خرقا هائلا للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان. كما كانت أول من طرح وجوب مد الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ومن الإنجازات التي تحققت قرار اللجنة العامة لحقوق الإنسان بإدانة الانتهاكات الإسرائيلية وتكليف مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بإجراء التحقيقات اللازمة. وترتب على هذا القرار قيام السيدة ماري روبنسون المفوض السامي- بزيارة ميدانية للتحقيق، وإدانتها للسلطات الإسرائيلية بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، كما قامت اللجنة العامة في الرابع والعشرين من نوفمبر بوضع مخطط إجرائي لترجمة قراراتها السابقة ووضعها موضع التنفيذ.

وتحركت منظمات دولية غير حكومية عديدة واتخذت عشرات من القرارات وصدرت عشر ات البيانات التي تدين انتهاكات إسرائيل في سياق قمعها الوحشي للانتفاضة. وكذلك تحرك آليات معينة للرأي العام العالمي للتعاطف مع الانتفاضة، وظهر هذا التعاطف بأشكال شتى.

ولكن ذلك كله لا يعد انتصارا بأي معنى. بل إن ما حدث على وجه الإجمال- حتى الآن يعد أقرب إلى الهزيمة، فلم تتحرك قوة دولية واحدة لمد يد المساعدة للشعب الفلسطيني، وفشلت حتى الآن كافة التحركات الرامية لمد الحماية الدولية له. ولن تصل الضغوط الشعبية إلى مستوى يكفل إفراز مناخ سياسي دولي يجبر آلة الاحتلال الإسرائيلي على وقف جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، بل إن هذه الآلة قد ازدادت تو حشا، وانتقلت من إطلاق النار على المتظاهرين، إلى القصف المركز للأهداف المدنية في عموم الأراضي المحتلة، وفي قلب المدن الفلسطينية

المزدحمة بسكانها بالطائرات والمدفعية والدبابات، ثم ما لبثت أن طبقت أسلوب "إرهاب الدولة" بالقيام بعمليات اغتيال عشوائية للمدنيين، بأعداد كبيرة. وأخذت في مد عملياتها الإرهابية بكل الوسائل المعروفة في الترسانة التاريخية لنظم الامتلاك الأكثر قسوة ووحشية.

وبعد شهرين من الانتفاضة لا يزال الشعب الفلسطيني وحده يقاوم نظام الاحتلال الإسرائيلي المدجج بكافة الأسلحة الحديثة وبعقلية لا ترحم، ودون أن يتقدم لمساعدته أحد من القوى الإقليمية والعالمية القادرة على الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

لا يزال الشعب الفلسطيني وحده يقاوم نظام الاحتلال الإسرائيلي المدجج بكافة الأسلحة الحديثة وبعقلية لا ترحم، ودون أن يتقدم لمساعدته أحد.

لقد تحركت الآليات الحقوقية الدولية، ولكن الآليات السياسية الدولية لم تستجب لها، في هذه الحالة تحديدا، وخذلت السياسة الحركة الحقوقية مما أدى إلى خذلان الانتفاضة، ووقوف الشعب الفلسطيني وحيدا أعزل أمام أقوى وأقسى آلة احتلال عرفها التاريخ العالمي منذ الحرب العالمية الثانية.

من جانب الصرب وجد شعب البوسنة والهرسك شيئا من الدعم ولو الناقص والذي تبلور في النهاية في اتفاقية دايتون عام ١٩٩٥. وبعد تردد طويل أيضا وانتهاكات وجرائم شنيعة من جانب الدولة اليوغسلافية، وجد شعب كوسوفا شيئا من الدعم ولو الناقص والذي تبلور في الحرب التي شنها حلف الناتو ضد يوغسلافيا وقيام قوات دولية بتأمين عودة اللاجئين من كوسوفا، وممارستهم لجانب من حقهم في تقرير المصير، خلال عام ١٩٩٩. بل إن شعب تيمور الشرقية وجد النظام الدولي يتحرك بسرعة ملحوظة عبر عملية قامت بها قوات دولية أسترالية أساسا- استخدمت اسم الأمم المتحدة التي أصدرت وطبقت هذا القرار، أي مد الحماية الدولية لشعب تيمور الشرقية بسرعة ودون فاصل زمني يذكر.

أما شعب فلسطين الذي عانى لفترة أطول من هذه الحالات جميعا، وأشد منها على وجه العموم- فلم يحظ بحقه في تطبيق القرارات الخاصة بحقوقه غير القابلة للتصرف، مثل القرار ١٨١ والقرار ١٩٤. ولم تتحرك الأمم المتحدة لتطبيق قراراتها هذه أبدا. بل ولم يحظ بحقه في الحماية الدولية لا أثناء انتفاضته الأولى (٨٧ -١٩٩٠) ولا أثناء انتفاضته الثانية الحالية (سبتمبر ٢٠٠٠) رغم وقوع نفس جرائم الإبادة التي لحقت بالشعوب المذكورة.

مرة أخرى نواجه -نحن العرب- بمعضلة الازدواجية والكيل بمكيالين والعجز

الكامل عند التطبيق بعد صدور قرارات تعين الحق وتنسبه لأصحابه، وبعد وقوع انتهاكات فظيعة لكافة منظومة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مرة أخرى نواجه بالانفصام التام بين آلية الحقوق وآلية السياسة، والتعارض التام بين الرأي العام العالمي والقوى المهيمنة في النظام الدولي، وبين الكلام عن الحقوق من جانب القوى الكبرى، وخاصة في الغرب- والتطبيق أو العمل وعلينا أن نبحث في هذه المعضلة، وأن نطرح كافة الأسئلة الصحيحة والمناسبة وأن نكشف بوضوح عن الأسباب، وأن نعين المهام ونحدد برامج العمل المناسبة.

لقد تحدثنا كثيرا عن حقوق الشعب الفلسطيني، ونادينا طويلا بحمايته وبعقاب المسئولين عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة ضده.ولكننا رغم ذلك- فشلنا في تقديم مساعدة جدية لشعب أعزل يخسر كل يوم عددا من الشهداء والجرحى. ولا شك أننا نشعر بالخجل بسبب هذا الفشل وهذا العجز. فهل نراجع قناعتنا بالمنظومة العالمية لحقوق الإنسان؟ هل نتخلى عن آمالنا أو نقلع عن أوهامنا- بإلزام السياسة الدولية بالتقيد بالحقوق الإنسانية؟ هل ندين سذاجتنا التي أملت علينا الاعتقاد بأن للحقوق أولوية على السياسة وأنها -أي الحقوق- يجب أن تقيد وأن تفرض احترامها على الجميع؟ هل كان تعلقنا بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان نوعا من الخديعة التي جعلتنا نؤمن بكلام يقوله الغرب بينما لم نلمح أو نتأكد من زيف ادعاءاته عند التطبيق؟

الواقع أننا لم نكن يوما مخدوعين بحديث القوى الغربية الكبرى المطلي بالنفاق والزيف عن حقوق الإنسان. وكنا نعي دوما ازدواجية الكلام والفعل لدى هذه القوى وأدبيات ومواقف الحركة العربية لحقوق الإنسان تذخر بهذا الوعي. كما أن هناك مواقف محددة ومنشورة تدين التوظيف النفعي الانتهازي لمبادئ حقوق الإنسان من جانب القوى الدولية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة. وكان هذا الوعي وهذه الإدانة أكثر حدة بالنسبة لمواقف هذه القوى من حقوق الشعوب العربية عموما والشعب الفلسطيني بوجه خاص. ولم نكن يوما من السذاجة بحيث نعتقد أن لمنظومة حقوق الإنسان أولوية حقيقية في السياسة الدولية. وكنا نعرف وندرك جيدا أن الولايات المتحدة بالذات لا ترسم سياستها الخارجية إلا انطلاقا من مصالحها الإمبريالية، وخاصة في منطقتنا العربية.

ولكننا كنا نعمل على أساس من فكرة أن العمل من أجل سجل حقوق الإنسان

لم نكن يوما مخدوعين بحديث القوى الغربية الكبرى المطلي بالنفاق والزيف عن حقوق الإنسان. وكنا نعي دوما ازدواجية الكلام والفعل لدى هذه القوى

هو نضال صعب وشاق، وأنه سيواجه بالمعارضة والنفاق الزائف وازدواجية الخطاب والفعل. وبوسعنا أن ندلل على أن هذا النضال قد ظفر بمكاسب هامة، حتى في حق السياسة الدولية. وأنه -أي النضال الحقوقي- قد تمكن من إرغام بعض القوى الدولية الكبرى على التماشي مع مطالبه في حالات بعينها، مثل حالة البوسنة والهرسك وحالة كوسوفا، بصورة جزئية. ولذلك، فبقدر ما نحتاج إلى تشديد وتعميق هذا النضال بالنسبة لمطلب مد الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتمكينه من نيل حقوقه لابد أيضا أن نسعى لفهم أسباب فشلنا حتى الآن في هذه الحالة المحددة، بالمقارنة بحالات أخرى، تحقق فيها شئ من النجاح.

ويلزمنا هذا الواجب فهم الطريقة التي يتفاعل بها الخطاب الحقوقي مع عوامل واعتبارات السياسة الدولية. كي يلزمنا بفهم العمليات والظروف السياسية التي أفضت حتى الآن لإفشال الخطاب الحقوقي في حالة الشعب الفلسطيني تحديدا.

فالخطاب الحقوقي ينتصر أو تكون لديه فرص للانتصار في الساحة الدولية عندما يتلقفه رأي عام عالمي متعاطف ومثابر ويتمتع بقدر كبير من الكفاحية والاتساع. ولكن هذه القاعدة العامة ليست سوى بيان تحريري. فالخطاب يصدر من جهات محددة.

وهى جهات مقيدة باعتبارات السياسة، مهما كان إيمانها بمنظومة الحقوق عميقا أو حتى مخلصا في مثالياته العليا. وتعبير الرأي العام ليس سوى فضاء هائل يجمع عشرات الآلاف من المنظمات والمؤسسات الصغيرة والكبرى تعمل في مجالات شتى إعلامية وسياسية واجتماعية من مختلف التلاوين والاهتمام وتستند على نوعيات متباينة من القواعد الاجتماعية. ثم إن الطريقة التي يتم بها الالتقاء بين الخطاب الحقوقي والآليات الحقوقية الدولية من ناحية والعمليات والآليات السياسية الدولية من ناحية أخرى تختلف تبعا للحالات وللظروف المحددة ولمصالح ورؤى القوى الدولية التي تحكم تحويل الحقوقي إلى سياسي.

وحتى لا نستغرق في هذا التحليل المنهجي، يكفينا أن نلاحظ أن الاعتبارات السياسية التي واجهت الخطاب الحقوقي في حالة فلسطين وفي اللحظة الراهنة تحديدا تختلف عن مثيلاتها في كافة الحالات الأخرى التي سبقته ولو بقليل والتي قد تلحقها، ولو بقليل.

ولندلف بسرعة إلى التحليل الملموس لكي نعين أربعة اعتبارات سياسية رئيسية

تعبير الرأي العام ليس سوى فضاء هائل يجمع عشرات الآلاف من المنظمات والمؤسسات الصغيرة والكبرى تعمل في مجالات شتى إعلامية وسياسية واجتماعية.

هى المسئولة عن خذلان النضال الحقوقي لصالح الشعب الفلسطيني. هذه العوالم الأربعة هى بالترتيب،كما يلي:

- **القدرات الخارقة للدولاب الإعلامي والسياسي للحركة الصهيونية.**
- **الهشاشة الملحوظة للقوة العربية في الداخل والخارج.**
- **العجز الملحوظ والغموض الشامل الذي يلف موقف الاتحاد الأوروبي.**

ويجب أن نتناول كلا من هذه الاعتبارات، بدرجات متفاوتة من الايجاز، حتى نستطيع أن نعين استراتيجية مناسبة للنضال الحقوقي لصالح الشعب الفلسطيني، وأن نكسو هذه الاستراتيجية ببرامج عمل فعالة.

ليس هناك جديد في الإشارة إلى القدرات الخارقة للدولاب الإعلامي والسياسي للحركة الصهيونية وأنصارها. فهى تنتشر في كل مناطق العالم، وتهيمن بصورة ملحوظة على الصحافة المطبوعة والإلكترونية في الولايات المتحدة. وينتشر الصهاينة بأشخاصهم وقدراتهم المادية والفكرية العالية في القطاعات الاجتماعية الأكثر تأثيرا في صنع الرأي العام مثل الجامعات ومراكز البحوث وصناعة النشر، وفي عديد من مؤسسات الفن والإبداع مثل السينما والموسيقى والأدب.. الخ. ولكننا نود أن نركز في هذا المقام على بعدين هامين: الأول هو التأثير الهائل للتكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام: فإضافة إلى محطات التليفزيون الفضائية مثل السي. إن. إن، فإن الإنترنت يلعب دورا جوهريا في المعارك الإعلامية الكبرى. وبوسعنا تصور ما يعنيه أن يكون لدى الإسرائيليين وحدهم أكثر مما لدى العرب مجتمعين من أجهزة الكمبيوتر الشخصي. فإذا أضفنا لذلك اليهود الأمريكيين سو ف ندرك مدى قدرتهم على التأثير على قطاع مستخدمي الكمبيوتر والإنترنت في العالم، وخاصة المواقع الإلكترونية الريادية والكبرى مثل ياهو والأمازون.

فرغم أن العرب وأنصارهم دخلوا عالم الإنترنت ووظفوه للإعلام الدولي حول الانتفاضة، إلا أن الغلبة العددية كانت بكل تأكيد لصالح الصهاينة وأنصارهم. وهو ما أضعف قوة التأثير المطلوبة للرسالة الانتفاضية والحقوقية.

ويمكننا أيضا أن نقدر توازن القوى الحقيقي في مجال الإعلام والاتصال وتحريك الرأي العام العالمي بالإشارة إلى أن الحركة الصهيونية قد نجحت في تركيع عدد من الدول الأوروبية في مناسبات شتى وبمناسبات مختلفة إلى حد

بوسعنا تصور ما يعنيه أن يكون لدى الإسرائيليين وحدهم أكثر مما لدى العرب مجتمعين من أجهزة الكمبيوتر الشخصي. فإذا أضفنا لذلك اليهود الأمريكيين سوف ندرك مدى قدرتهم على التأثير على قطاع مستخدمي الكمبيوتر والإنترنت في العالم.

كبير.

ولكن الأمر الثاني لا يقل أهمية. ذلك أن الاستراتيجية الصهيونية قد أملت منذ زمن بعيد التواجد المباشر في قاعدة المنظمات الاجتماعية والمدنية والسياسية بشتى مجالاتها. وبينما تمكن الصهاينة من تجنيد آلاف من اليهود الذين يتمتعون بمستوى عال للغاية من الثقافة والمهارة في مخاطبة المواطنين من خلال لغة وثقافة كل بلد، لم يكن بوسع العرب القيام بالأمر نفسه، لأسباب عديدة منها الضآلة العددية البالغة لهذه العناصر المدربة تدريبا سياسيا واتصاليا عالياً.

ولا شك أن العديد من تلك العناصر قد أخذ طريقه إلى التغير النسبي، وذلك أساسا بفضل نمو واتساع قاعدة النشاط المدني في العالم العربي، وبين العرب في المهجر. ويتوفر الآن مناضلون عرب يتقنون توظيف آليات العمل المتاحة لديهم في المعترك الدولي. كما يتوفر الآن كوادر فنية عالية المستوى في مجال الصحافة والإعلام التلفازي. وهناك آلاف من العرب الذين يتعاملون مع الإنترنت كل يوم. وبفضل هؤلاء جميعا أصبح من الممكن تعبئة قوى واسعة لمناصرة الانتفاضة. ولم يعد من السهل على إسرائيل أو الصهيونية العالمية التمويه التام على الحقيقة وإخفائها عن أعين الرأي العام العالمي. ولكن ذلك كله هو مجرد بداية. فقد صار العرب رقما في خريطة الإعلام الدولي. ولكن ذلك لا يعني أننا نستطيع في اللحظة الراهنة تحقيق الغلبة أو إلحاق الهزيمة الإعلامية الدولية بإسرائيل والصهيونية، فالمشوار لا زال طويلا، حتى نستطيع أن ندرك مجرد التوازن. وحتى نصل إلى نقطة التوازن هذه بوسعنا أن نعتمد على القاعدة الذهبية التالية: إن الحقيقة مثلها مثل الماء تخلق الثغرات التي تنفذ منها مهما كانت الدور أو الحصون ضدها منيعة.

بينما تمكن الصهاينة من تجنيد آلاف من اليهود الذين يتمتعون بمستوى عال للغاية من الثقافة والمهارة في مخاطبة المواطنين من خلال لغة وثقافة كل بلد، لم يكن بوسع العرب القيام بالأمر نفسه، لأسباب عديدة

نوعية السياسة

لم يكن الإعلام الصهيوني بحاجة لأن يعيق رسالة الانتفاضة إلى الرأي العام العالمي. إذ أنه ركز على فهم معين لهذه الرسالة بنسبها ليس إلى نضال شعبي ممتد لمجتمع مناضل، وإنما إلى نظام عربي وسياسات رسمية عربية ليست محل ثقة الرأي العام في أي منطقة في العالم.

فرسالة الانتفاضة الجوهرية هى لفت نظر الرأي العام العالمي إلى الانتهاكات

الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة. وقد تناول الإعلام الصهيوني هذه الانتهاكات ببراعة شديدة بالصيغة التالية: لا يمكن إنكار جسامة الخسائر البشرية التي وقعت في سياق الانتفاضة ولكن هذه الخسائر لا تكاد تذكر إذا كان من يواجه الانتفاضة هو نظام عربي أو واحدة من الحكومات العربية.

مثل هذا الخط الدعائي تشويشا على الحقائق. ولكنه كان ولا يزال تشويشا فعالاً، لسبب بسيط. فسمعة الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان ليست طيبة بحال! وتبدو شكوى الحكومات العربية من انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة مفارقة ملفتة للنظر، إن لم تكن مثيرة للسخرية.

فيكفي للدعاية الصهيونية أن تسرد وقائع عشرات من الأحداث الجماهيرية التي واجهتها سلطات الحكم العربية بالحديد والنار، حيث يسقط مئات وآلاف من المواطنين أحيانا ضحايا القمع الحكومي، بما في ذلك قمع المظاهرات الداعمة للانتفاضة ذاتها. أحداث كهذه تعد الرأي العام الغربي لنوع من الاستقبال السلبي أو الفاتر لشكوى الحكومات العربية من القمع الدموي الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية.

وتستثمر إسرائيل السمعة غير الطيبة للحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان، لتبرير قمعها للانتفاضة، وتحميل السلطة الفلسطينية المسئولية عن النتائج الإنسانية القاسية للمواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية. فحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية يكون قد مرت سبع سنوات على توقيع اتفاق أوسلو، وخمس سنوات على بدء تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني. ولم تكن هذه التجربة -بدورها- مختلفة عن بقية التجارب السياسية العربية منذ الاستقلال من حيث التسلط والعدوان على المجتمع والأفراد واحتقار القانون وتجاوز المؤسسات، وإنتاج فيضان من التشريعات السيئة التي تصادر حريات عامة أساسية، هذا عدا خط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وكانت تلك السمعة غير الطيبة لسلطة الحكم الذاتي وللقائمين على الحكم المباشر في الأرض المحتلة خلال هذه السنوات قد راجت عالميا، بحيث أعدت الرأي العام في مناطق عديدة من العالم لموقف سلبي أو فاتر حيالها، وهو أمر امتد لفترة طويلة سابقة على الانتفاضة ذاتها ورسالتها الأخلاقية.

وبوسعنا أن نحتسب التجربة السيئة والسجل السلبي للسلطة (العسكرية)

كانت السمعة غير الطيبة لسلطة الحكم الذاتي خلال هذه السنوات قد راجت عالميا، بحيث أعدت الرأي العام في مناطق عديدة من العالم لموقف سلبي أو فاتر حيالها، وهو أمر امتد لفترة طويلة سابقة على الانتفاضة ذاتها ورسالتها الأخلاقية.

الوطنية في الأرض المحتلة باعتبارها العامل الحاسم الذي يفسر الفارق في موقف الرأي العام العالمي بين الانتفاضة الأولى، والانتفاضة الحالية. فلا شك أن الأولى قد وجدت تأييدا عالميا وحماسيا حتى من قبل الصحف الأمريكية والأوروبية، بينما تواجه الانتفاضة الحالية بقدر ملحوظ من الفتور، بل والعداء من جانب نفس تلك الصحف.

وبوسعنا أن نعمم هذا الاستنتاج بما يتجاوز قضية سجل الأداء في مجال حقوق الإنسان. ذلك أن نوعية السياسة الفلسطينية والعربية بمكوناتها وأبعادها المختلفة، سواءً فيما يتعلق بنزاهة الحكم أو العدالة الاجتماعية، أو العقلانية السياسية والثقافية أو نجاعة المجهودات التنموية، هذه النوعية المنخفضة كان لها مردود سئ على استقبال الرأي العام العالمي لمختلف الرسائل العربية، بما في ذلك الرسالة الانتفاضية.

ثمة جوانب أخرى للنوعية المنخفضة والتسلطية لنظم الحكم العربية تفسر فتور استقبال الرأي العام العالمي للرسالة التي بعثت بها الانتفاضة، وأهمية هذه الجوانب تأخر ظهور مجتمع مدني في العالم العربي قادر على الامتداد وبناء التحالفات في الخارج، ومن ثمة كشف وتعرية الصهيونية وإسرائيل. والواقع أن معظم الحكومات العربية لازالت تصادر حقوق التجمع والتنظيم حتى الآن. وقد أدى تأخر ظهور المجتمع المدني لهذا السبب إلى مفارقة غير محمودة.

وبينما تخاطب الحركة الصهيونية الرأي العام العالمي من القاعدة، فإن الحكومات العربية تخاطبه من القمة: أي عبر المنظمات الحكومية الدولية. ويعني ذلك أن عددا محددا من الهيئات والمنظمات غير الحكومية العربية ينخرط في هذا الصراع الإعلامي الدولي، بسبب السياسات الحكومية القمعية في العالم العربي.

ويفسر نفس هذا الجانب التأخر الشديد لبروز قوة الجاليات العربية في الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية واستراليا ودول المهجر الحديث عموما. ففي عديد من هذه الدول يتجاوز عدد العرب والمسلمين عدد اليهود. ولكن بينما نظمت الحركة الصهيونية الجاليات اليهودية بصورة محكمة للغاية، منذ فترة طويلة، فإن النضال لبناء قوة عربية في جميع هذه الدول لم يكد يبدأ ، ولا زال متعثرا، وهو يواجه صعوبات جمة.

والسبب الرئيسي وراء هذه الصعوبات هو أن المهاجرين العرب حتى الذين

الواقع أن معظم الحكومات العربية لازالت تصادر حقوق التجمع والتنظيم حتى الآن. وقد أدى تأخر ظهور المجتمع المدني لهذا السبب إلى مفارقة غير محمودة. وبينما تخاطب الحركة الصهيونية الرأي العام العالمي من القاعدة، فإن الحكومات العربية تخاطبه من القمة: أي عبر المنظمات الحكومية الدولية

ينتمون إلى قمم الطبقة الوسطى جاءوا من بلاد عربية وإسلامية لا تعرف مجتمعات مدنية ولا تعترف بالحق في ممارسة السياسة ولا تؤمن بحرية التجمع والتنظيم، بل ولا تعرف مجرد انتخابات دورية عامة ونزيهة. ومن ثم فإن الغالبية الساحقة من هؤلاء المهاجرين لم يتلقوا أي تدريب سياسي قبل هجرتهم، ولم يطوروا ثقافة سياسية عميقة أو راسخة. بل إنهم لا يكادون يشعرون بحقوقهم المدنية والسياسية في بلاد المهجر، رغم أن الأوضاع الديمقراطية هناك تتيح لهم نظريا فرصاً كبيرة للتأثير. ومن ثم تواجه الطلائع العربية التي تناضل لتنظيم المهاجرين العرب في كندا والولايات المتحدة واستراليا صعوبات جمة في مجرد تجميعهم وإقناعهم بالتسجيل للإدلاء بأصواتهم أو الترشيح في الانتخابات العامة، ناهيك عن واجب مواجهة الدعاية الصهيونية الفعالة في هذه البلاد.

تواجه الطلائع العربية التي تناضل لتنظيم المهاجرين العرب في كندا والولايات المتحدة واستراليا صعوبات جمة في تجميعهم وإقناعهم بالتسجيل للإدلاء بأصواتهم أو الترشيح في الانتخابات العامة.

غموض الموقف الأوروبي

في ظل هذه الوضعية غير المتوازنة بين الإعلام العربي الناقل لرسالة الانتفاضة والإعلام الصهيوني المضلل، وفي ظل التحيز الأمريكي الصريح والمستمر لإسرائيل يتسم موقف أوروبا تحديدا بأهمية حاسمة، فقد كان بوسع أوروبا أن تحسم الصراع الإعلامي الدولي لصالح الانتفاضة.

فالدارس للدبلوماسية الدولية يدرك أن أوروبا قد لعبت دورا هامشيا في الموازين المادية للصراعات الدولية الإقليمية خلال العشرين عاما الماضية أو ربما منذ عقد الستينيات. ولكن الموقف الأوروبي كانت له مع ذلك أهمية خاصة لأنه مثل النول الذي نسجت عليه الشرعية الدولية الخاصة بهذه الصراعات. وكان للموقف الأوروبي الدور نفسه بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام، وبالنسبة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بوجه خاص.

ولكن الموقف الأوروبي الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني إجمالا لم ينعكس بصورة إيجابية فيما يتعلق بالحلقة الراهنة التي تمثله الانتفاضة من الصراع. ويعود ذلك لأسباب كثيرة، بعضها يخص العلاقات المعقدة بين أوروبا وأمريكا في هذه المرحلة، وبعضها يخص نظرة أوروبا للانتفاضة تحديدا. فالأوروبيون لم يفهموا أسباب انبثاق الانتفاضة في المرحلة الحالية وبعد قمة كامب دافيد الثانية مباشرة.

فالتقدير الأوروبي للمرحلة الراهنة تأثر كثيرا بالدعاية الإسرائيلية إذ يعتقد

الأوروبيون أن رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك قد اظهر قدرا كبيرا من المرونة في مفاوضات كامب دافيد حول الوضع النهائي، سواء بالنسبة لمدى الانسحاب المقترح من الأرض المحتلة أو بالنسبة للاعتراف بدولة فلسطين. ويعتقد الأوروبيون أنه كان من الأفضل للفلسطينيين أن يواصلوا المفاوضات والبناء على المقترحات الإسرائيلية وصولا إلى أفضل صيغة ممكنة للحل السلمي للصراع.

ويرتبط بهذا التقدير أن أوروبا تعتقد أن الرئيس عرفات وسلطة الحكم الذاتي كانت وراء تفجير الانتفاضة كأسلوب لتحسين الوضع التفاوضي للجانب الفلسطيني، وأن لجوء عرفات لهذا الأسلوب هو مخاطرة غير مأمونة العواقب، وخاصة بعد سقوط هذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى، وهو ما يقود إلى تشدد على الجانبين ويضاعف صعوبة التقدم في المفاوضات.

وبناءً على هذه الرؤية لم يتحمس الأوروبيون للأفكار الفلسطينية الداعية إلى تكوين لجنة تحقيق دولية في المذابح الإسرائيلية ولحماية الشعب الفلسطيني بواسطة قوات دولية، ففي رأيهم أن هذه الخطوات تفشل المفاوضات، دون أن تؤسس لإطار بديل أو استراتيجية فلسطينية واضحة للوصول إلى حل سياسي أو اتفاق على الوضع النهائي.

وباختصار، فإن تحليل الأوروبيين للانتفاضة قد تطابق مع التحليل الأمريكي والإسرائيلي الذي اعتبر أنها نتيجة تلاعب من الرئيس عرفات، وثمرة لذهنية مغامرة لا تتسم بالوضوح، وأنها تشكل مخاطرة غير محسوبة وغير مأمونة بالنسبة للفلسطينيين.

وقد فشل العرب في إقناع الأوروبيين بالجوانب التي لم يروها ولم يقدروها حق قدرها في المرحلة الراهنة من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والعربي- الإسرائيلي بوجه عام.

فالأوروبيون لم يروا ولم يقدروا النتائج المدمرة لأسلوب التفاوض الإسرائيلي مع الفلسطينيين بصورة خاصة. لقد اتسم هذا الأسلوب بمزيج عجيب من الجمود والعجرفة والقسوة الفائقة. وترتب على هذا الأسلوب نتيجة غريبة، وهى أن السنوات السبع التي شهدت تطبيق اتفاق أوسلو كانت من أسوأ الفترات في التاريخ الطويل والحافل بالمعاناة للشعب الفلسطيني من النواحي الاقتصادية والسياسية على السواء. فقد تكررت عمليات الإغلاق وفرض الحصار والتجويع بغرض تركيع

الأوروبيون لم يروا ولم يقدروا النتائج المدمرة لأسلوب التفاوض الإسرائيلي مع الفلسطينيين بصورة خاصة. لقد اتسم هذا الأسلوب بمزيج عجيب من الجمود والعجرفة والقسوة الفائقة.

الشعب الفلسطيني. و طبقت سياسة العقاب الجماعي بصورة دورية ومنهجية. واستهدفت تلك السياسة -بل واستهدف الإسرائيليون من خلال تفسيرهم الخاص لاتفاق أوسلو- دفع الشعب الفلسطيني لحرب أهلية فيما بينهم، والتعامل مع السلطة الوطنية وكأنها الشرطي الخاص بهم والذي يعمل على تأمينهم باستخدام أكثر الآليات قذارة، ومن ثم تحميل هذه السلطة مسئولية انتهاك القانون وحقوق الإنسان في الأرض المحتلة.

والأوروبيون لم يروا ولم يقدروا افتقار أسلوب التفاوض الإسرائيلي للجدية سواء قبل مفاوضات كامب دافيد وسلسلة المفاوضات التي جرت قبلها وبعدها طوال صيف عام ٢٠٠٠، بل وطوال مرحلة أوسلو. فالمفاوض الإسرائيلي عمد إلى "عصر" الفلسطينيين عصراً، واستنزاف كل ما يمكن من تنازلات منهم للتوصل إلى اتفاق جزئي بعد اتفاق جزئي، ثم خرق هذا الاتفاق وذاك بعد فترة قصيرة من توقيعه ورفض التقيد والتطبيق النزيه لالتزامات إسرائيل وفق هذه الاتفاقات، ثم المطالبة بإعادة التفاوض حول ما تم الاتفاق عليه، وهكذا في سلسلة لا نهائية من الخروقات لأبسط مفاهيم الدبلوماسية الدولية والالتزام الدولي.

وعمد الإسرائيليون إلى بث روح اليأس بين صفوف الشعب الفلسطيني وإهانته بكل السبل، حتى لم يعد فلسطيني واحد يطيق مجرد سماع كلمة مفاوضات أو تسوية سلمية، بعدما كان الفلسطينيون يدعمون سياسة التفاوض والحل السلمي بأغلبية كبيرة حتى اللحظة الأخيرة. أي حتى الانفجار الكبير الذي وقع بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٠ مع زيارة الفاشي أرييل شارون محروسا بجنود إسرائيل المدججين بالسلاح- للحرم الشريف.

ثم إن الأوروبيين لم يروا ولم يقدروا مدى الابتذال والسخف في الأطروحات الإسرائيلية الخاصة بالقدس الشرقية سواءً أثناء مباحثات كامب دافيد الثانية أو في أعقابها مباشرة. فالموقف التفاوضي الإسرائيلي كان يرمي إلى التهرب من حتمية الانسحاب من القدس بوسائل مختلفة بدأت بالتمييز بين السيادة السياسية والسيادة الوظيفية، وهو موقف ليس له في الدنيا أي شبه، ولا يتسم بأدنى معقولية، ثم سريعا ما بدأ الاقتراح الإسرائيلي الأكثر عبثا وسخفا بالتمييز بين السيادة فوق الأرض وتحت أرض الحرم الشريف، بهدف احتفاظهم لأنفسهم بالسيادة "تحت الأرض"، وهو ما يعني عمليا مباشرة هدم المسجد الأقصى أو

عمد الإسرائيليون إلى بث روح اليأس بين صفوف الشعب الفلسطيني وإهانته بكل السبل، حتى لم يعد فلسطيني واحد يطيق مجرد سماع كلمة مفاوضات أو تسوية سلمية، بعدما كان الفلسطينيون يدعمون سياسة التفاوض والحل السلمي بأغلبية كبيرة حتى اللحظة الأخيرة.

امتلاك "الحق" في ذلك.

والسؤال هو لماذا لم ير الأوروبيون ولم يقدروا أن مجمل السلوك السياسي والتفاوضي والعملي الإسرائيلي لابد أن يقود إلى انفجار شعبي.. بل ولابد وأن يقود إلى استنتاج فلسطيني وحيد وهو أن يحرروا الأرض المحتلة بأجسادهم، إن لم يكن بأي سلاح يتوفر لديهم.

أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة

جانب من الإجابة على هذا السؤال يتعلق بأحوال الأوروبيين ومصالحهم. فلا شك أن الأوروبيين كانوا قد بدأوا في النظر للصراع العربي/ الإسرائيلي كمجرد عبء يتمنون الخلاص منه بحل سريع، حتى لو لم يكن عادلا. كان الأوروبيون يتمنون أن ينفضوا أيديهم بأقصى سرعة من التبعات السياسية والدبلوماسية الدولية لهذا الصراع. دون أن يخسروا شيئا أو يضطرون للقيام بشئ من المخاطرة بإغضاب أي طرف، وخاصة إسرائيل وأمريكا.

أوروبا تظهر في رقعة الصراع العربي- الإسرائيلي كقوة شائخة وتائهة لا تدري أين تقف بالضبط، وإلى أين ترغب في دفع العلاقات الدولية والنظام الدولي، نحو القانون والعدالة أو نحو علاقات القوة والمصالح التجارية أخلاقية كانت أو غير أخلاقية.. هى صورة لأوروبا تتناقض مع البحث عن تكوين ذاتها كقوة فتية من خلال مشروع الوحدة الذاتية ومن خلال الحوارات الجماعية. وفي القلب من ذلك كله نجد محنة حقيقية للمشروع الحضاري الغربي ذاته، والذي يتبدد هباءً ويتمزق بتناقضاته وتحيره أمام هيمنة أمريكا عليه وعبره على العالم كله. فأوروبا تدرك سطحية وتحيز وواحدية الهيمنة الأمريكية وعجزها عن طرح مشروع عالمي إيجابي وعادل، ومتوازن. ولكنها غير قادرة حتى الآن على تحدي هذه الهيمنة أو إعادة توجيهها في إطار تعددي وجماعي حتى لو كان باسم الغرب وحده.

هنا نجد ليس أزمة الهيمنة كما يعتقد الكثيرون بل هيمنة أزمة تسود العالم بسبب ضحالة الرؤية الأمريكية للزمان والمكان الكوني، وبسبب الإصرار على دوران هذا العالم حول قطب وحيد لا يطرح شيئا يمكن للبشرية أن تجتمع عليه، إلا وتناقضه بذاتها. فمشروع الحرية والديمقراطية يطرح منفصلا عن العدالة الدولية، ويطرح مشوها وكأنه مصمم لمصلحة قوة عالمية واحدة، وفئات طبقية

أوروبا تدرك سطحية وتحيز وواحدية الهيمنة الأمريكية وعجزها عن طرح مشروع عالمي إيجابي وعادل ومتوازن ولكنها غير قادرة حتى الآن على تحدي هذه الهيمنة.

واحدة، بل وبشريحة حضارية صغيرة. وحتى وهو كذلك لا يطرح باستقامة، بل تتم خيانته بصورة منهجية كلما تناقض مع المصالح السوقية للطبقات العليا في الولايات المتحدة ذاتها. ويتوج ذلك كله بمفهوم مميز جدا ومتحيز جدا للعولمة، وهو مفهوم يناقض روح العالمية الحقة، ولا ينهل من أية فلسفة إنسانية منسجمة، ومن ثم لا نجده يعارض العنصرية الصهيونية ذات الجذور الأسطورية وذات الآفاق العسكرية والعدوان.

ويتفق مع نفس هذا الغموض الأوروبي من أزمة الهيمنة نجد أيضا الموقف الروسي والصيني والياباني. فالموقف الروسي صار انتهازيا محضا لا ينهض على أي مبدأ، ويطيح بأي مبدأ في سبيل المصالح المادية المباشرة لدولة تترنح بتأثير فشلها الداخلي واعتماديتها المتزايدة على الإعانات الخارجية. والموقف الصيني لا يضيف شيئا إلى العالم، ولا يطرح بجدية أية رؤية كونية، ويتعلق بكل فرصة لزيادة الروابط التجارية مع الغرب، ومع الولايات المتحدة بالذات. أما الموقف الياباني فعاجز كلية عن تجاوز خلفيته الثقافية المغلقة على الذات وخلفيته السياسية الأسيرة بالتبعية الاستراتيجية للولايات المتحدة.

فقد توافقت هذه القوى كلها على النظر بفتور إلى الانتفاضة واتخاذ موقف ذيلي يكرر ما تطلبه الولايات المتحدة: مجرد وقف "العنف" والعودة إلى طاولة المفاوضات.

الانتفاضة تفضح أزمة الهيمنة، ولكنها تفضح أكثر هيمنة أزمة عالمية: أزمة نظام عالمي تقوده قوة وحيدة ترفض احترام القانون الدولي وتصر على منح ذاتها- وحليفتها إسرائيل- امتيازا فوق هذا القانون ويسمو عليه، وذلك كله على حساب الشعب الفلسطيني، وضحاياه.

الانتفاضة تفضح أزمة الهيمنة، ولكنها تفضح أكثر هيمنة أزمة عالمية: أزمة نظام عالمي تقوده قوة وحيدة ترفض احترام القانون الدولي وتصر على منح ذاتها -وحليفتها إسرائيل- امتيازا فوق هذا القانون

ما العمل؟

لقد تحركت إذن آلية الحقوق ولكن آلية السياسة لم تتحرك نحو الانتفاضة الفلسطينية ومطالبها. ومعنى ذلك أن السياسة الدولية ضحت مرة أخرى بالشعب الفلسطيني: حقوقه ودمه معا من أجل مصالح ضيقة ورؤى وأخلاقيات أكثر ضيقا وعنتاً.

في تحليل هذه الوضعية، هناك شق يتعلق بالنظام العالمي، وشق يتعلق بنا

كعرب.

فيما يتعلق بالشق المتعلق بنا، علينا أن نعترف بأننا- كتشكيلة سياسية عامة- لم نقترب من أداء أمثلة كفاحية عظيمة في التاريخ المعاصر نجحت في تكوين رأي عام شديد الرأي والفعالية لمصلحتها في النظام الدولي ككل، ففي النموذج الفيتنامي مثلا لم يكن للفيتناميين جاليات قومية في الولايات المتحدة وأوروبا، ولم يكن لديهم نفط أو قوة مالية مثلما لدى العرب الآن ولكنهم نجحوا بفضل مقاومتهم البطولية في جعل شباب أوروبا وأمريكا أنفسهم يحملون قضيتهم على أكتافهم، ويناضلون باسمهم ضد حكومات بلادهم، بل وضد موروثهم الثقافي الاستعماري، ليس لنيل العدالة والإنصاف فقط، بل ولتغيير مجتمعاتهم ذاتها، أيضا.

ولم يكن لدى فيتنام حكومة ديمقراطية، ولكن كان لديها على الأقل نخبة حكم بسيطة، بالغة التواضع، ومتقشفة إلى أقصى حد، ورثت مشروعية نضالية مزدوجة: التاريخ النضالي لشعبها، والمشروع الأممي الحديث، ومضت بها إلى أرقى وأعلى مستويات الأداء. وكان لهذا الأداء البطولي في المعترك العسكري والسياسي مردوده الإعلامي، ومضمونه الحقوقي الواضح. وقد أفضى هذا الأداء إلى إجبار اكبر قوة عسكرية في التاريخ على الانسحاب بصورة مهينة من فيتنام عام ١٩٧٥. لقد كانت الولايات المتحدة تستطيع مواصلة المعركة عسكريا، ولكنها لو كانت قد اختارت ذلك لدفعت الأمور إلى حافة انهيار النظام الدولي برمته، بل وربما إلى حافة انهيار سياسي ودستوري داخل الولايات المتحدة ذاتها.

ثمة شئ من ذلك ولو العبق في التجربة الوطنية الفلسطينية الراهنة: أي في الانتفاضة بحلقتيها. ولكن الأداء العسكري والسياسي بل والثقافي والاجتماعي للقيادة الفلسطينية لا يرقي بحال إلى مستوى هذه التجربة. بل والأنكى، فإن ثمة شكوكاً قوية تشير إلى احتمال إساءة استخدام المشروعية الانتفاضية لصالح تثبيت المشروعية السياسية التسلطية للقيادة الفلسطينية.

ولكن ثمة أيضا ما يشير إلى إمكانية إيجاد رؤية بديلة تنطلق من التجربة الانتفاضية الفلسطينية. نعني إمكانية تطبيق استراتيجية تستلهم النموذج الفيتنامي، على الأقل فيما يتعلق بالنضال الحقوقي الدولي.

وقد تكون هذه هى إجابتنا على سؤال ما العمل.

ما هى عناصر هذه الإجابة؟

ثمة ما يشير إلى إمكانية إيجاد رؤية بديلة تنطلق من تجربة الانتفاضة الفلسطينية. نعني إمكانية تطبيق استراتيجية تستلهم النموذج الفيتنامي، على الأقل فيما يتعلق بالنضال الحقوقي الدولي.

أولا: أهم هذه العناصر على الإطلاق هو تلمس الطريق الصائب لجعل مناصرة الشعب الفلسطيني مسئولية مباشرة للقوى الحية والفتية في المجتمع المدني العالمي. فقد مثل هذا العنصر أهم ملامح الحركة السياسية- الحقوقية العالمية الموازية والمتلامسة مع نموذج النضال الفيتنامي.

وعلينا مع ذلك أن نعترف بأننا نعيش عصرا عالميا مختلفا في ملامح جوهرية. فقد كان عقد الستينيات مرحلة مد ، بل ومرحلة فيض حركي تقدمي مس شفاف قلب حركة الشباب والطلاب التي نهضت بفورة مدهشة حملت مزاجا جديدا للعالم كله، وخاصة في الولايات المتحدة التي لم تكن قد مرت بتجربة كهذه أو شهدت حركة كتلك طوال تاريخها. واليوم يسود مزاج مختلف إلى حد بعيد، حيث تم استئناس الحركة الطلابية ووقف زحف هذا المزاج الطازج والرؤى البكر التي كانت تتلمس فجرا جديدا للمجتمع وللحضارة الانسانية، وتم استيعاب حركة الشباب داخل النظام القائم، بل وردها على أعقابها إلى ما قبل عقد الستينيات.

ولم تتمكن الحركات الاجتماعية الجديدة، وعلى رأسها حركة حقوق الإنسان من أن تصنع مدا حركيا جديدا بين الشباب الطلاب يضارع ما حدث في عقد الستينيات. وذلك لان حركة حقوق الإنسان تقع داخل المؤسسات القائمة وخاصة مؤسسات الأمم المتحدة- بأكثر مما تقع داخل قلوب الناس وفي قواعد المجتمعات الكبرى في العالم.

إن الانتفاضة مع ذلك تدعونا لمحاولة تحريك القوى الحية والفتية، سواءً من داخل المؤسسات (الأمم المتحدة ومظلتها المؤسساتية) أو من خارج هذه المؤسسات: أي الجامعات والتنظيمات والتجمعات غير الحكومية.

وثمة بدايات كان لابد من التفاعل معها بقوة، مثل حركة معارضة العولمة التجارية والتي ولدت جيلا للحضارة والعلاقات العالمية، مثل منظمات البيئة.

ثانيا: تثبيت وتنمية وتأطير الحضور الشعبي الفلسطيني وتمكينه من تخليق نمط نوعي جديد للسياسة في الفضاء الفلسطيني.

ونحن نعتقد أن الحضور الشعبي الطاغي في ساحة النضال الوطني ضد منظومة الاحتلال والهيمنة التي تفرضها إسرائيل هو جوهر الانتفاضة. فبكل أسف يتم اختزال الانتفاضة في إلقاء الحجر على الجنود الإسرائيليين وآلاتهم الجهنمية، وتلقى الرصاص والصواريخ في الصدور والرءوس في المقابل.

إن الانتفاضة مع ذلك تدعونا لمحاولة تحريك القوى الحية والفتية، سواءً من داخل المؤسسات (الأمم المتحدة ومظلتها المؤسساتية) أو من خارج هذه المؤسسات: أي الجامعات والتنظيمات والتجمعات غير الحكومية، مثل حركة معارضة العولمة التجارية.

إن التكلفة الإنسانية الرهيبة للانتفاضة والتي تجاوزت في مدى يقل عن شهرين حاجز ثلاثمائة شهيد وسبعة آلاف من الجرحى المصابين إصابات خطيرة ليست مطلبا بذاته، وإلا صارت الانتفاضة انتحارا جماعيا. علينا أن نفهم أن تلك الوسيلة أو التموضع النضالي هو شكل واحد، ويجب أن يكون طارئا وعابرا. وعلينا أن نتحول عن هذا الشكل بسرعة. فالمهم هو الحضور الشعبي نفسه، المهم هو تولي الشعب الفلسطيني بنفسه، ودون وسطاء مسئولية العمل المباشر على تحرير الأرض المحتلة وخلع نظام الاحتلال بكل الوسائل الناجعة، بما فيها الكفاح المسلح لو استلزم الأمر. ولكن ليس من المنطقي أن نثبت شكلا معينا باعتباره الشكل الوحيد للعمل النضالي الانتفاضي، فالآليات النضالية يجب أن تحسب بدقة في مصفوفة أفضليات حسب عائدها وتكلفتها. ونحن نعتقد أن الشكل الذي ساد الانتفاضة خلال الشهرين الأوليين لم يعد هو الشكل المناسب ولم يعد من الصحي تثبيته أو مواصلته، سواءً من منظور العائد أو من منظور التكلفة.

يجب أن نناقش المسألة من ناحية الجوهر، ومن ناحية العائد والتكلفة، وما يهمنا بصورة خاصة وجوهرية هو تثبيت وتنمية الحضور الشعبي وتنظيمه في شكل مجالس ومؤتمرات على المستويات القاعدية: في القرى والأحياء الحضرية وفي المخيمات وفي مواقع العمل اليومي بمؤسساته ومجالاته المختلفة، ومن خلال هذه التنمية يجب أن نعيد صياغة العلاقة بين السياسة والنضال المدني، بل ويجب أن نؤسس لهيكلية سياسية ولنمط جديد لمزاولة السياسة في فلسطين، نمط يتجاوز كلية الإطار الذي يتعالى على الشعب ويضطهده لمصالح تحالف بيروقراطي عسكري غليظ وقليل الحساسية والاحترام للشعب، نمط يؤكد سيادة الشعب وتقريب المسافة بين ممثليه ومؤسساته وحضوره اليومي، ويعيد الالتحام بين مختلف طبقات وفئات المجتمع الفلسطيني وينشئ مفهوما جديدا للسلطة، مفهوماً يقرب السلطة إلى أقصى حد من متناول المنظمات الشعبية.

المهم هو أن تنتج الحركة الانتفاضية أطراً منظمة للممارسة النضالية للجماهير، بحيث نوجد ونراكم على إطار جديد للسياسة، ونوعية جديدة للممارسة السياسية.

فهذا الحضور الشعبي مطلوب لذاته، ثم أنه يعد الشرط الرئيسي لتفعيل النضال الإعلامي الدولي، والقاعدة الحقيقية لتحالف واسع وعريض على

المهم هو تولي الشعب الفلسطيني بنفسه، ودون وسطاء مسئولية العمل المباشر على تحرير الأرض المحتلة وخلع نظام الاحتلال بكل الوسائل الناجعة، بما فيها الكفاح المسلح لو استلزم الأمر.

المستويين العربي والدولي بين كافة القوى المناضلة لوضع معطيات جديدة للنظام الدولي، ولمنظومة النضال المدني والسياسي من أجل تغيير العالم. فالحضور الشعبي المتواصل والمتنامي بصورة منظمة هو الذي يضمن إلهام هذه القوى وهو الذي يحفزها على النظر لقضية الشعب الفلسطيني باعتبارها منصة انطلاق لنضال عالمي من أجل العدالة والسلام.

ثالثا: إن حل إشكالية العلاقة بين العرب والغرب لا تقع في المجال السياسي المباشر للانتفاضة. فهى عملية تاريخية طويلة المدى تستلزم قبل كل شئ استعادة ثقة العرب بأنفسهم، بما يكفل لهم الشعور بالندية، ومن ثم التحرر من المشروطية العكسية لثنائية العلاقة المأزومة بصفة مستديمة، ربما منذ قرون. وهذه العملية التاريخية لن تشهد انقلاب مسار التصورات الجامدة المتبادلة إلا عندما ينجح العرب في الممارسة العملية في تغيير شروط حياتهم، وإبداع أطر وعي جديدة بالكون والذات، أي أن بداية الحل الأفضل للمعضلة التي نواجهها الآن في علاقتنا بالرأي العام الغربي، وبالإعلام الغربي بالذات لن تكون ممكنة إلا مع تسجيل نجاحات تقدمية في عملية نقل المجتمعات العربية إلى مسار صيرورة تنموية وإنجازية حقة.

ومع ذلك، فإن الانتفاضة بصفتها نضالا من أجل السيطرة على شروط التواجد الحر ومحاولة جبارة لتفكيك الاستعمار الصهيوني للشعب والأرض الفلسطينية يمكنها حفز عمليات ثانوية معينة لها مردود إيجابي بالغ الأهمية والقيمة بالنسبة للعلاقة المعقدة بين العرب والغرب. لقد نبهتنا الانتفاضة لأول مرة بصورة جادة للإمكانات غير المحدودة مثلا للتواجد العربي في أمريكا الشمالية وأوروبا. وليس من الصحيح أن نتحد ث هنا عن "جاليات عربية" بل وليس من الصحي أن نتحدث عن "إيقاظ هويات عربية" في العالم الخارجي عموما. فالعرب في هذه المناطق يجب أن يكونوا مواطنين في مهاجرهم. بكل ما لهذا المصطلح الامتياز من معنى- وفي هذا الإطار، ليس هناك أي تناقض بين إيقاظ "حس الهوية" و" واجب أو مسئولية الالتزام" بحقوق البلاد العربية العام وبين المواطنية الكاملة في مجتمعات ديمقراطية. ومن المهم للغاية أن نمتلك مدخلا سليما للتعاطي مع هذه القضية. فلا يجب مثلا أن يكون مطلبنا هو التعامل مع "المسئولية" أو "الواجب" نحو البلاد العربية الأم بمنطق منفعي، أو ذي اتجاه واحد.

إن بداية الحل الأفضل للمعضلة التي نواجهها الآن في علاقتنا بالرأي العام الغربي، وبالإعلام الغربي بالذات لن تكون ممكنة إلا مع تسجيل نجاحات تقدمية في عملية نقل المجتمعات العربية إلى مسار صيرورة تنموية وإنجازية حقة.

إيقاظ حس الهوية والالتزام نحو الوطن الأم لدى المواطنين من أصول عربية في أمريكا الشمالية واستراليا وأوروبا يجب أن ينطوي على محمولات غنية متبادلة: أي الرعاية والتعزيز من جانب الوطن الأم، مقابل الالتزام نحو هذا الوطن من جانب جماعات المواطنين من أصول عربية في العالم الخارجي. فإن أمكن يوما تحقيق وتجسيد هذه المحمولات، سيكون بوسعنا أن نجعل جماعات المواطنين من أصول عربية جسرا حيا وتواصلا إيجابيا مع المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

وبوسع الانتفاضة أن تحفز بدء نسج هذه العلاقة الفتية. لقد دعمت الجماعات ذات الأصول العربية الانتفاضة بصورة ملحوظة. ومطلوب منهم مواصلة وتنمية هذا الدعم. وبوسعنا كعرب أن نقوي تلك العملية وأن ندعو لتأطيرها في حركات مناصرة للثورة الفلسطينية. ولكن الآفاق الأعظم لهذا كله لن تنفتح أمامنا حقا إلا إذا أنشأنا هياكل ومنظمات مدنية متخصصة لنسجها، هياكل ومنظمات تعمل ككتلة حاضنة ومنظمة وداعمة بحيث نحقق تبادلية العلاقة. وحتى في حدود الأوعية الضيقة المتاحة حاليا للعلاقة، من المطلوب أن نوجه تلك الجماعات ذات الأصول العربية للعمل كبؤر أو ضمائر لتحالفات أوسع لمناصرة الثورة الفلسطينية. فالزمن يجب أن يؤخذ في الاعتبار، بحيث تبدأ فعلا تدفقات المناصرة للانتفاضة في طورها الحالي حتى يمكن تأمين عائد سياسي حقيقي مقابل التضحيات الجسيمة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني عن طيب خاطر.

رابعا: تنمية وتأطير الحضور الجماهيري المناصر للانتفاضة في شتى أرجاء العالم العربي والإسلامي. وبطبيعة الحال، يكاد يستحيل المحافظة على سخونة هذا الحضور بالمستوى نفسه الذي انبثق في أعقاب انفجار الانتفاضة في الأرض المحتلة. ولكن الفوز بعدد من المبادرات والمنظمات الجماهيرية المناصرة يعد أمرا بالغ الأهمية. إذ يؤدي الحضور المنظم عددا من المهام والوظائف الكفاحية ذات المردود الإعلامي على المستوى العالمي، فضلا عن مردودها السياسي المباشر، بالتفاعل مع الانتفاضة بأطوارها وأشكالها المتعاقبة.

خامسا: في ذلك كله يلعب المثقفون أو يستطيعون أن يلعبوا أدوارا لا غنى عنها، سواء في الأرض المحتلة أو في مختلف البلاد العربية والإسلامية. فلا يستطيع غير المثقفين تنظيم وتنمية وتأطير الانتفاضة وحركة المناصرة. كما أن الحضور الفاعل للمثقفين يضمن عدم الانحراف بمضمونها إلى مسارات ضارة بفعاليتها

إن الحضور الفاعل للمثقفين في الانتفاضة يضمن عدم الانحراف بمضمونها إلى مسارات ضارة بفعاليتها الإعلامية الدولية وبسلامتها الفكرية والأخلاقية.

الإعلامية الدولية وبسلامتها الفكرية والأخلاقية. وحتى الآن لم يلعب المفكرون العرب سوى دور هامشي في مناصرة الانتفاضة، بينما كان ولا يزال المطلوب منهم هو القيام بدورهم في إنتاج فكر يعزز الحركة الانتفاضية وحركة المناصرة. ولذلك، يبدو أن الأمل معقود على حركة حقوق الإنسان لإعادة تحزيم القوى الجماهيرية والسياسية الفكرية في كتلة متحدة سواء للاضطلاع بمهام التحرير أو المناصرة.

سادسا: وبات من الضروري تفعيل وتنمية أطر جديدة للحركة الإعلامية الدولية بكافة أبعادها ومكوناتها من خلال عمل فكري منظم يعكف على إنجازه طائفة واسعة ومتنوعة الخبرات من الخبراء والعلماء المعروفين بإطلاعهم ومعرفتهم الدقيقة بمختلف النظم الثقافية في العالم. مطلوب من هؤلاء إنتاج نماذج لتحرك إعلامي عالمي وشامل يفضح الطبيعة العنصرية للصهيونية من ناحية ونظام الاحتلال الإسرائيلي من ناحية ثانية والطابع الرجعي الأشد عنصرية والأكثر عداءً للإنسانية لدى النزعات المناصرة للصهيونية في الغرب عموما وفي الولايات المتحدة خصوصا. وبالذات ما يسمى بالصهيونية المسيحية. وعلينا هنا أن نتوخى الدقة والعمق معا في الكشف عن حقيقة أن ضحايا هذه الأيديولوجيات اللاإنسانية ليس الفلسطينيين أو العرب وحدهم، بل وجميع شعوب العالم المناضلة من أجل العدالة والسلام أيضا.

رئيس التحرير

من الضروري تفعيل وتنمية أطر جديدة للحركة الإعلامية الدولية من خلال عمل فكري منظم يعكف على إنجازه طائفة واسعة ومتنوعة الخبرات من الخبراء والعلماء المعروفين بإطلاعهم ومعرفتهم الدقيقة بمختلف النظم الثقافية في العالم.